

# منظومة المنسوجات والملابس الجاهزة

(مشاكل وحلول مقترحة)

دراسة تشمل "الجوانب الزراعية والصناعية والتجارية"

---

دراسة مقدمة من

الإدارة الاقتصادية

الغرفة التجارية بالشرقية

## الفهرس :

### المحتويات :

### رقم الصفحة

- المقدمة تشمل الهدف من إعداد الدراسة..... ٥
- التعريف بالقطن المصري والمعانة التي يواجهها ..... ٧
- حلول مقترحة لمواجهة مشاكل القطن المصري ..... ٨
- القطن المعدل وراثيا ينعش اقتصاد اندونيسيا ..... ١٠
- صناعة المنسوجات والملابس والعوامل التي شكلت هيكل الصناعة في مصر ..... ١١
- أهم الأسباب والمشاكل وراء فشل منظومة الملابس والمنسوجات للأسباب التالية .... ١٢
- مقترحات لتحقيق تقدم في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة ..... ١٤
- صور لبعض تجارب دول العالم في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة ..... ٢٣

### مرفقات :

- سمينار مندوب وزارة التجارة اليابانية عن خصائص سوق الملابس الجاهزة باليابان .. ٢٥
- كيفية عمل صفحة لمنتجاتك على الانترنت ..... ٢٧

### المصادر والمراجع :

٣٣

بسم الله الرحمن الرحيم

{والله جعل لكم مما خلق ظلالا وجعل لكم من الجبال أكنانا وجعل لكم سراويل  
تقيكم الحر وسراويل تقيكم بأسكم كذلك يتم نعمته عليكم لعلكم تسلمون}.

سورة النحل الآية ٨١

## المقدمة :

لقد كان الدافع وراء اعداد هذه الدراسة هو حث الهمم نحو أحد أهم القطاعات الاقتصادية وهو " قطاع الملابس والمنسوجات"، الذي عانى بشدة، وتسبب ضعف الإدارة والرقابة والنهب والغش والمحسوبية إلى تدهوره وفشله فشلا ذريعا ، وقد فرضت عليه قيودا حدت من حرية الحركة والإبداع في شركات القطاع العام بأكمله ، كما طال الأمر القطاع الخاص أيضا نتيجة البيئة الغير مشجعة للأعمال، الأمر الذي أدى إلى انهيار جوانب المنظومة بأكملها زراعيا وصناعيا وتجاريا .

ومن جانب آخر فإننا نؤمن بقدره هذا القطاع إذا ما تحسنت ظروفه وهيات له أسباب النجاح أن يحقق انطلاقة عظيمة تقود الاقتصاد المصري وتمتص كما هائلا من العمالة، في ظل ظروف غاية في الصعوبة داخليا وكذلك خارجيا بسبب عودة الأيدي العاملة المصرية من دول الجوار ، وهي في أغلبها أيدي عاملة غير ماهرة ، يمكن ببعض التدريب أن يستوعب جزء كبير منها في هذا القطاع ، علاوة على أن تحقيق نجاح في هذا القطاع سيبشر بالأمل ويدل دلالة قاطعة على إمكانية تحقيق نجاحات في قطاعات أخرى وإمكانية تحقيق مستقبل زاهر للاقتصاد المصري بشكل عام .

لقد تطرقنا في هذه الدراسة بداية إلى محصول القطن وما واجهه من تراجع وأسباب هذا التراجع والدور المنوط بالدولة القيام به لتذليل العقبات وزيادة إنتاجيته ، ثم انتقلنا إلى ضرورة إعداد دراسات متعمقة للسوق المحلي والخارجي كبداية لتحقيق صناعة قوية ، وتحدثنا باختصار عن تجارب الدول التي تماثل ظروفنا والتي استطاعت تحقيق نجاح حقيقي في هذا المجال مثل الهند واندونيسيا والأردن ، تلا ذلك الحديث عن التصنيع وأهم المشاكل التي تواجهه وما هي سبل تحقيق تقدم صناعي كبير ، ثم كيفية التسويق الفعال للمصنوعات القطنية بالأسواق الخارجية وكيفية فتح أسواق جديدة .

## التعريف بالقطن المصري والمعاناة التي يواجهها

ظلت مصر دهرا طويلا تعتلي عرش القطن العالمي ، وتأتي شهرة القطن المصري بسبب ما يتميز به من صفات جودة طبيعية وغزلية متفوقة وطول تيلته حيث تلعب طبيعة التربة الزراعية الدور الرئيسي لهذا التميز ، ولكنه أصبح الآن يواجه خطورة كبيرة حيث تراجع إنتاجه في الوقت الذي زاد فيه الإنتاج الأمريكي أكثر من خمسة أضعاف وكذلك إسرائيل إلي أربعة أضعاف وهي مؤشرات في منتهى الخطورة ومن الضروري تحليلها وبيان أسبابها ووسائل علاجها.

لقد كانت كميات القطن المزروعة تكفي حاجة المصانع المصرية بالكامل والفائض يتم تصديره للخارج ولكن تراجع المساحات المنزرعة من مليون و٦٠٠ ألف فدان عام ١٩٨٠ بحجم إنتاجه وصل لـ ٨ مليون و٩٠٠ ألف قنطار ، إلى ٣٧٦ ألف فدان بحجم إنتاجه ٢ مليون و٧٠٠ ألف قنطار عام ٢٠١٠ ، شهد المحصول ضعفا بعد ذلك "عالميا" مما حدا ببعض الدول إلى فرض حظر للتصدير مثل الهند مما أدى إلى ارتفاع الأسعار العالمية ، وانعكس ذلك أيضا في زيادة التوجه نحو أهم بدائل القطن وهو البولستر ، وقد وصلت مساحات القطن المنزرعة إلى ٢١٥ ألف فدان عام ٢٠١٩.

وفوائد زراعة القطن عديدة، فلا تقتصر فقط على استخدامات ثمرته في الغزل والنسيج ، فنجد أن كل ١٠٠ كيلو بذرة قطن تعطينا ٢٠ كيلو جراماً من الزيت ، إضافة إلى ذلك فإن فدان القطن يعطينا من ٧٥ إلى ٨٠ كيلو علف حيواني "كسب" وكل ٦ كيلو كسب " تغذية الحيوان بها" تعطينا ١ كيلو لحمة حمراء ، كما أنه يستوعب عددا كبيرا من العمالة في مرحلة الزرع والعناية والجني بما يساهم في حل مشكلة البطالة.

إن أسطورة القطن المصري معرضة للانحياز وذلك بعد إعلان الصين عن زراعة أصناف مقاربة لصفات القطن المصري وبكميات ومحصول يزيد أضعافا عن المحصول المصري مما يهدد عرش القطن المصري .

وأبضا من التحديات التي تواجه القطن حاليا هو التزايد عالميا في نسب استخدام الألياف الصناعية وخيوط البولي استر في صناعة الأقمشة لما تكسبه تلك الخيوط للمنتجات النسجية من ثبات الألوان والمتانة والاستخدام لمدد أطول وعدم الكرمشة ، علاوة علي انخفاض أسعارها مقارنة بالأقطان العادية .

## حلول مقترحة لمواجهة مشاكل القطن المصري

- ١- العمل على خفض تكاليف زراعته وزيادة عائده للفلاح من خلال قيام الدولة بدعمه .. فالمشكلة التي تؤدي إلى عزوف الفلاح عن زراعته تكمن في سعر بيعه المنخفض وارتفاع أسعار مستلزمات إنتاجه ، إن بعض دول العالم التي تهتم بالقطن وزراعته تعمل علي دعمه ، فعلي سبيل المثال أمريكا تعطي دعما للقطن يصل إلي ٤ مليارات دولار في العام ، وتؤكد الدراسات الحديثة أن ٥٥٪ من دخل المزارع الأمريكي يحصل عليه في صورة دعم حكومي ، كذلك أن ٤٥٪ من دخل المزارع الأوروبي يحصل عليه من حكومات بلاده .. إن الدعم يمكن أن يأخذ شكلين محددين حتى يستفيد منه المزارع بصورة حقيقية ولا يذهب لجيوب بعض السماسرة وتجار السوق السوداء ، الشكل الأول هو الدعم النقدي المباشر لكل قنطار يتم توريده بحيث يحصل المزارع علي الدعم مباشرة دون أي وسطاء ، والشكل الثاني هو دعم مستلزمات العملية الإنتاجية من بذور وتقاوي وأسمدة وكيماويات بشرط أن يحصل عليها المزارع من الجمعيات التعاونية الزراعية مباشرة وبالسعر المناسب ويتم توزيعها وفقا لبطاقة الحيازة الزراعية واحتياجات الأرض منها.
- ٢- الأقطان قصيرة التيلة هي المطلوبة وهي ما تحتاجه مصانعنا ، لذلك لا بد من الاهتمام بزراعتها والتوسع فيها خصوصا في مناطق الاستصلاح الجديد ، وحسب تقارير وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي فقد أفادت بان هناك إمكانية لزراعة القطن قصير التيلة والحصول علي إنتاجية ١٧ قنطارا للفدان مقابل ٧ قناطير حاليا كذلك يمكن جمع القطن خلال ١٢٠ يوما بدلا من ٢١٠ أيام حاليا ، ويمكن ري المحصول ٥ مرات بدلا من ٩ مرات حاليا وتطبيق ذلك يؤدي إلى إنتاج الغزول اللازمة للإنتاج المحلي والتصدير بأسعار مناسبة وتحقيق عائد اقتصادي كبير للدولة بدلا من الاعتماد علي تصدير المنتج الخام فقط ، وأمريكا نفسها لديها نوعيات مختلفة وتزرع على مساحات متباعدة .
- ٣- ضرورة التوسع في استخدام الأصناف المحورة وراثيا والتي أعطت محصولا مضاعفا في بلدان مثل أمريكا والصين ، وإمداد الفلاح بالسلالات الحديثة المهجنة داخل معامل بأيدي علماء مصريين مثلما فعلت الهند وبما يلاءم الجو والتربة المصرية .
- ٤- يجب رسم سياسة إستراتيجية للقطن المصري تحقق الاستقرار في إنتاجه وتجارته وتسويقه وتصديره وتصنيعه وحمايته من التقلبات السعرية مثل إنشاء صندوق تعويضات .

- ٥- ضرورة إعلان الأسعار الاسترشادية قبل زراعة القطن بوقت كاف ، بحيث تعكس الأسعار العالمية وبما يضمن حصول المنتج على أسعار عادلة .
- ٦- لابد من إيجاد حلول لمشكلة نقص التمويل حيث أصبح إنتاج القطن مكلف جدا وأكثر مخاطرة إلي جانب عدم التأكد أثناء مواسم الإنتاج وعدم الاستقرار في الأسعار .
- ٧- إقامة نظام تسويق مستقبلي للقطن مرتبط بالأسواق المحلية والعالمية ويعتمد على دراسة الأسواق المستهدفة ، وأن تقوم مكاتب التمثيل التجاري ونقاط التجارة بدورها بهذا الصدد .
- ٨- تشجيع المستثمرين الأجانب المستخدمين للقطن المصري طويل التيلة على إنشاء وحدات إنتاجية داخل مصر من خلال إنشاء بعض المناطق الحرة للصناعات الغزلية والنسيجية المعتمدة فقط على الأقطان المصرية بمميزات خاصة وتسهيلات وخدمات من كهرباء وغاز .
- ٩- ضرورة إيجاد حل لمشكلة محدودية الموارد المائية ، حيث أن القطن مستهلك شره للمياه ، وجدير بالذكر أن هناك **اختراع** توصل إليه أحد العلماء بالخارج ، مما أدى إلى خفض استهلاك المياه إلى النصف تقريبا بالمناطق الصحراوية الشديدة الحرارة مثل الكثير من المناطق المصرية وهي خراطيم مياه تمتد تحت الأرض وتصل إلى جذور النباتات مباشرة وتمنع حدوث بخر ، وهذه الخراطيم مزودة بصمام أمان لكل فتحة مياه ، تسمح بخروج الماء ولا تسمح بانسداد هذه الخراطيم بالرمال أو ما يعيق تدفق المياه .
- ١٠- يجب الاهتمام بدراسة التربة الزراعية سواء مكونات الأرض نفسها أو في الرطوبة أو في العناصر الغذائية التي تحتويها هذه التربة حتى يمكن تكييف عامل الأرض بما يلاءم نمو المحاصيل وإمكانية نجاحها في هذه النوعية من الأراضي " طينية - صحراوية " حيث يؤكد العلماء على إمكانية أكبر للتدخل في تحسين وتغيير طبيعة الأرض بعكس الظروف المناخية التي لا يمكن تغييرها بدرجة كبيرة .

## القطن المعدل وراثيا ينعش اقتصاد اندونيسيا :

توصل علماء الهندسة الوراثية الاندونيسيين إلى سلالات جديدة معدة وراثيا ومن فوائدها ما يلي :

- ١- نتج عن زراعة القطن المعدل وراثيا محصولا يزيد عن القطن التقليدي بحدود ٣٠٪.
- ٢- تظهر فوائده بوضوح عند حدوث إصابات حشرية شديدة ، حيث يقاوم القطن المعدل وراثيا كل من دودة اللوز ودودة البراعم وهما من أهم الآفات الرئيسية للقطن في إندونيسيا ، لذلك نجد أن عدد مرات الرش بمبيدات الآفات قد انخفض الى ثلاث مرات أو انعدم الرش تماما .
- ٣- زاد دخل المزارعين الى أكثر من خمسة أضعاف عند زراعة القطن المعدل وراثيا مقارنة بأصناف القطن المحلية وذلك بسبب زيادة الإنتاج وانخفاض تكاليف الزراعة ، فقد كان الفلاحون ينفقون حوالي ٦٠٪ من إجمالي تكاليف الإنتاج على مكافحة الآفات عند زراعتهم للقطن العادي ، كما أنه يوفر الجهد والوقت .
- ٤- ساعدت زراعة القطن المعدل وراثيا في الحفاظ على الأعداء الطبيعية لحشرات القطن كوسيلة للمكافحة الحيوية.
- ٥- انعكس التوسع في زراعته بالإيجاب على صحة المزارعين ، بسبب انخفاض الاستخدام المفرط لمبيدات الآفات .

## صناعة المنسوجات والملابس والعوامل التي شكلت هيكل الصناعة في مصر :

الدول التي حققت نجاحا في صناعة المنسوجات والملابس لا تقتصر على دول العالم المتقدم ، فهناك دولا صغيرة وقريبة منا مثل " الأردن " وهي دولة غير زراعية وحجم سكانها لا يتعدى ٥٪ من التعداد المصري ولكنها استطاعت التفوق على مصر في حجم صادراتها من الملابس والأقمشة ، وكذلك دولة تونس الشقيقة ، علاوة على دول جنوب شرق آسيا التي استطاعت مضاعفة صادراتها من الملابس الجاهزة عشرات الأضعاف خلال العقد الماضي .

ويتضح الفارق الهائل فيما بيننا وبين الدول الأخرى في كونهم أنشؤوا صناعة متكاملة وقوية في جميع حلقاتها بدءا بمحالج القطن ومرورا بمصانع الغزل والنسيج وانتهاء بالصباغة والتجهيز ، كل ذلك داخل إطار متين من أبحاث فنية ومتخصصة لأسواق العالم المستهدفة .

### العوامل التي شكلت هيكل الصناعة في مصر في وقتنا الحالي :

- العامل الأول: إتمام الإلغاء التدريجي لنظام الحصص التابع لاتفاقية الألياف المتعددة في يناير ٢٠٠٥ ، حيث أن هذا النظام كان يقيّد الدول بنظام حصص من خلال دخول منتجاتها إلي الأسواق الأمريكية والأوروبية ، مثل الهند وباكستان وبنجلاديش.
- العامل الثاني: هو انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية ، حيث تم رفع حظر الاستيراد علي واردات المنسوجات والملابس الجاهزة ، بعد حظر استمر لأكثر من ٣٠ عاما حيث انتهى الحظر في عام ١٩٩٨ علي منتجات المنسوجات ، وتحررت تجارة الملابس عام ٢٠٠٢ ، بالإضافة إلي القيام بتخفيضات متتالية في التعريفة الجمركية علي واردات منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة في الأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ وحتى ٢٠٠٩ كان معدل تعريفه الدولة الأولى بالرعاية يتراوح ما بين صفر : ٥٪ علي الغزول و ١٠٪ علي الأقمشة و ٣٠٪ علي السجاد والمفروشات والملابس الجاهزة.
- العامل الثالث: يظهر في برنامج الخصخصة لبعض شركات القطاع العام .

## أهم الأسباب والمشاكل وراء فشل منظومة الملابس والمنسوجات

- ١- اعتماد الدولة اعتمادا كبيرا لعقود زمنية طويلة على القطاع العام لتصريف منتجاتها ، والاعتماد أيضا على التصدير لدول أوروبا الشرقية من خلال اتفاقيات التبادل السلعي المتكافئة التي اعتادت مصر توقيعها مع دول الكتلة الشرقية السابقة، وكان التصدير لهذه المنتجات يتطلب معدل جودة للمنتج أقل مما تطلبه أوروبا الغربية.
- ٢- يعد إتباع الدولة سياسة الدعم أو البيع بسعر التكلفة أحد أبرز العوامل في تعثر صناعة النسيج .
- ٣- أدى إجبار المغازل المحلية على استخدام القطن المصري إلى حالة من الترهل وعدم الاهتمام برفع الجودة ، بسبب انعدام المنافسة ، ومع تحرير الأسعار ارتفعت أسعار القطن المصري ، مما أدى للمزيد من ارتفاع التكلفة .
- ٤- الإهمال الشديد في إحلال وتجديد الآلات والمعدات والافتقار إلي التكنولوجيات المتقدمة في الصناعة والتجهيز مع ضعف في أجهزة ضبط الجودة والمعايرة .
- ٥- يعاني القطاع العام من عدم وجود إدارة علمية تطبق مبدأ الثواب والعقاب ، مع ضعف الكفاءات الإدارية وعدم تمكنها من رؤية وتحليل ومواكبة التطور التكنولوجي في أسواق العالم وقيادة منظومة الإنتاج الحديث.
- ٦- حدوث تضخم في العمالة أحد أهم الأسباب التي رفعت من تكلفة المنتج وعدم قدرته على المنافسة ، مع انخفاض المستوى المهاري للعمالة وعدم قدرتها علي التعامل مع التكنولوجيات المتقدمة مما أدى إلي طلب العمالة الأجنبية لتلبية احتياجات تطوير الصناعة .
- ٧- تراكم المديونيات على الشركات ، خصوصا بعد تخلي الحكومة عن دعم سعر بيع المنسوجات الشعبية والتي كانت تمثل ٨٠٪ من إنتاج مصانع النسيج المصرية في هذه الفترة ، والمشكلة أن هذه الشركات كانت مقترضة من البنوك.
- ٨- ارتفاع الضرائب وتعددتها فهناك ضريبة مبيعات على الخامات وعلى الآلات المستوردة و رسوما جمركية وضريبة عامة على الأرباح وضريبة أجور وضريبة دمغة والتأمينات الاجتماعية وضريبة عقارية .
- ٩- هناك وقت طويل يستغرقه تأسيس الشركة ، ربما يصل إلى عدة أشهر .
- ١٠- ارتفاع أسعار الطاقة والمياه والخدمات .
- ١١- ارتفاع أسعار الأراضي الصناعية مع مشاكل في الترفيق .
- ١٢- بعد مسافة المناطق الصناعية عن مناطق السكنية للعمال مما يستنفذ طاقة العامل في المواصلات .
- ١٣- سعر الفائدة مرتفع من البنوك بما يكبل هذه الشركات عن أي تطوير .

- ١٤- لا يوجد تكامل صناعي مما يؤدي الي أن ٣٠٪ من رأس مال المصانع مدفوع في قطع الغيار حتى لا يتعطل المصنع في انتظار وصول قطع الغيار، وهذا يمثل عبئاً إضافياً علي الصناعة المصرية.
- ١٥- هناك عدم التزام في الاتفاقيات مع الدول الموقعة مثل اتفاقية التيسير العربية واتفاقية الكوميسا ، وأغلب الدول العالمية والعربية تدعم منتجاتها بطرق عدة وبشكل كبير بما يعمل على تخفيض كبير بتكلفة إنتاجها ، ويساعد هذه الدول على إغراق الأسواق المحلية .
- ١٦- الاتفاقيات الثنائية للدول الأخرى مع بعضها البعض فمثلا دول آسيا عقدت اتفاقية الآسيان، حيث تدخل البضاعة مابين الصين وماليزيا واندونيسيا وتايلاند بدون جمارك، وعندما تدخل المنتجات المصرية تدفع جمارك مرتفعة جدا، وكذلك أمريكا الجنوبية عقدت اتفاقية تسهل حركة البضائع ما بين دولها.
- ١٧- هناك اهتمام بالغ وتسخير للإمكانيات من جانب بعض الدول في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة خصوصا دول شرق آسيا مثل الصين والهند وسيريلانكا وبنجلاديش ، نظرا لأنها صناعة تمتص العمالة بشكل كبير ، وبالتالي فالتغلب عليهم أو مسيرتهم يحتاج جهد مضاعف .

## مقترحات لتحقيق تقدم في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة

١- إنشاء وزارة للغزل والنسيج على غرار دولة " الهند " بما يجعل صناعة المنسوجات

والملابس الجاهزة تحتل الأولوية الأولى في اهتمامات الحكومات القادمة ، نظرا لاحتدام المنافسة في هذا المجال عالميا من الصين والهند واندونيسيا .. حتى السودان بدأت تظهر في الصورة ، ونتيجة لأهميته البالغة في تشغيل العمالة ، خصوصا مع الظروف العصيبة الحالية .

٢- الاستغلال الأمثل للمدن المطلة على قنال السويس من خلال إنشاء مراكز عالمية لتجارة

القطن ، وبما يعود بالفائدة على الصناعة ، حيث نسمح بدخول الأقطان دون جمارك ، ويكفي أن نعلم أن مدينة "دبي" أعلنت عن تعزيز ميناء «جبل على» كمركز محوري دولي لتجارة القطن، بينما لدينا نحن قناة السويس الشريان الحيوي الرئيسي في العالم حيث تمر تحت أقدامنا سفن العالم ذهابا وإيابا ، ولم نفكر في استغلالها تجاريا الاستغلال الأمثل

٣- خبراء التسويق المميزين للغاية هو السر وراء المعجزة الصينية في كافة المجالات وعلى

وجه الخصوص فيما يتعلق بالمنسوجات والملابس الجاهزة ، وأول مراحل التسويق هو تجويد الصناعة مع السعر المناسب ، والمراحل التالية تأتي من خلال امتلاك مفاتيح الأساليب العصرية لتسويق المنتجات ومن خلال الدراسات التسويقية التي يجب أن تركز على التعايش لفترات زمنية داخل المجتمعات المراد غزوها ، وكما يفعل الصينيون عادة .

٤- ضرورة التوسع في عقد الاتفاقيات الثنائية مع التفاوض بخصوص الشروط التفضيلية ، بما

يوفر درجة من الحماية لهذه الصناعة الوليدة ، وبما يتيح إمكانية الاستفادة من التخفيضات الجمركية ، والدخول إلى أسواق هذه الدول ، وكذلك يجب العمل على تفعيل التجارة البينية بين الدول العربية ومع الدول الأفريقية .

٥- تأسيس لجنة علمية مكونة من المتخصصين من أساتذة الجامعات – وأصحاب الخبرة –

ورجال الأعمال – وممثلين من بيوت الخبرة العالمية – والنخبة السياسية في الدولة تبحث في أفضل السبل نحو التطوير .

٦- تجارب الآخرين هي مرآة تتضح من خلالها أفضل الطرق التي يمكن أن تساعد على التقدم ، وتجنبنا تكرار الأخطاء ، لذلك فإن إرسال مبعوثين لدى الدول الناجحة ودراسة تجاربهم ، والاختلاط في مصانعهم من أجل الدراسة والعلم .. ثم العودة للإفادة .. هو أفضل ما يمكننا عمله .

٧- البحوث الذاتية وخوض غمار البحث العلمي من خلال البحث عن حلول متجددة لما نقابله من مشاكل، بمعنى الاعتماد على الذات في مجال البحوث أحد السبل الرئيسية للتقدم ، لأننا لا يجب أن نتوقع أن تقدم أي دولة من دول العالم وصفتها السحرية وسر تقدمها لنا على طبق من فضة، حيث تعتبر الأسرار الاقتصادية أهم من الأسرار الحربية في عصرنا الحالي.

٨- إزالة القيود عن زراعة الأقطان قصيرة التيلة ، وهذا ما ذهبت إليه الدولة في الوقت الحالي ، وهذا الأمر لا يعنى فقد القطن المصري سمعته كما يحلو للبعض أن يروج ، ولكن يعنى البحث عن تحقيق الهدف النهائي وهو صناعة قائمة على منتج محلي رخيص الثمن نسبيا، ويعنى الحد من البطالة ، ويعنى إنقاذ زراعة اقترنت من الموت وإنقاذ صناعة شارفت على الهلاك ، وسوف يساعد ذلك على إقامة صناعات متكاملة على بذرة القطن منها استخلاص الزيوت من بذرة القطن واستخدام المخلفات كعلف حيواني ، بما يعنى زيادة القيمة المضافة بشكل أعظم .

\*\* يكفي أن نعلم أن إجمالي الطلب العالمي على الألياف طويلة التيلة وفانقة الطول لا يتعدى ٤% من الطلب على إجمالي الألياف وبالتالي حتى لو استخدمنا كل القطن المصري فلن تقوم عليه صناعة وطنية كبيرة .

٩- فتح الباب نحو استيراد الأقطان الرخيصة من أي دولة في العالم ، وعدم فرض أي رسوم تحول دون دخولها بأسعار مناسبة ، وذلك خدمة للصناعة الوطنية .

\*\* ويأتي استيراد قطن افريقي من دول حوض النيل بدلا من أوروبا وأمريكا كأمر مهم وذلك لسببين الأول هو انخفاض أسعار خام القطن رغم جودته العالية ، وانخفاض استهلاكه من المبيدات ، والثاني هو تدعيم العلاقات المصرية الإفريقية التي انفرط عقدها

مؤخرا، فعودة العلاقات المصرية الأفريقية خاصة دول حوض النيل يمكن أن تكون طريقا  
لحل أزمة المياه القائمة .

١٠- العمل على تعميق صناعة ماكينات الغزل والنسيج في مصر، لأن الفضل الأول لتقدم دول  
الشرق الآسيوي يعود لقيامهم بالتركيز على صناعة الماكينات والعدد والآلات المتخصصة.  
١١- إزالة القيود المتمثلة في أي جمارك تفرض على استيراد الماكينات والعدد والآلات اللازمة  
لصناعة الغزل والنسيج ، وهذا ما اتبعته الدولة مؤخرا .

١٢- دعم المشروعات المتناهية الصغر في هذا المجال ، ودعم حصولها على الائتمان ، ودعم  
التدريب ، وتسويق منتجاتها .

١٣- الدعم الواجب تقديمه لمصانع المنسوجات والملابس ، دعما يتوقف على مدى التقدم الذي  
يحرزه المصنع أو الشركة في تجويد إنتاجه، وقدرته على المنافسة ، وقدرته على  
التصدير، مع ضرورة إحياء صندوق دعم صناعة الغزل والنسيج.

١٤- مواكبة الموضة الحديثة ، والتعرف على أذواق الآخرين ، وتأتي المواكبة من خلال التفاعل  
مع العالم ومعرفة أذواق كل دولة وكل مجموعة أفراد ، فهناك دول مثل اليابان تتغير فيها  
الموضة بشكل موسمي ، بل وبها موضة موسمية للألوان ، فربما ينتج المصنع كل ما هو  
مرغوب منه من جودة مرتفعة وسعر مناسب ولكنه لا يجد إقبالا في وقت ما في السوق  
الياباني لعدم معرفته بمعلومة بسيطة وهو اللون المفضل لليابانيين هذا الموسم الذي قد لا  
يتعدى فصل من فصول العام !!؟ .

١٥- تظل الإدارة السليمة هي أهم محدد من محددات النجاح ، فمهما توافرت من خامات جيدة  
وعمالة رخيصة .. إلا أن الإدارة هي أحد أهم المحاور على الإطلاق التي تفصل بين النجاح  
والفشل .

١٦- لا بد من التغلب على مشكلة المديونية المتراكمة علي قطاع الغزل والمنسوجات للبنوك  
التجارية ولبنك الاستثمار القومي وللتأمينات الاجتماعية .

١٧- العمل على خفض أسعار الطاقة كمحفز لهذه الصناعة على وجه الخصوص .

١٨- العمل على خفض فترة تأسيس الشركات لأن ذلك من أحد أهم عوامل جذب الاستثمار

الخارجي بالإضافة إلى حرية انتقال رؤوس الأموال .

١٩- تبني حملة قومية لتشجيع المصريين على ارتداء الملابس المصرية وبالتالي ستكون دافعا

للمنتجين على تجويد إنتاجهم .

٢٠- المساهمة بصورة أكبر في دعم المعارض الخارجية والدولية ، وتحمل جزء من تكاليف

الشحن.

٢١- العمل على رفع معيار جودة العمالة في المصانع المصرية ، مع العلم أن معايير الغياب

اليومي من ١٠% إلى ٢٠% .

٢٢- استغلال التوقعات لانخفاض سن السكان في مصر ( وفقا للدراسة الديموجرافية التي قام

بها البنك الدولي للعالم ٢٠١٠-٢٠٥٠ ) ، والدراسة خلصت إلى أن مصر ضمن الدول التي

سوف تكون بها زيادة سنوية في العمر الإنتاجي للفرد من ٢٤-٦٥ لما يقرب من ٤٠ مليون

فرد ، وأوروبا سيحدث بها عجز كبير ، بما يعني فرصة سانحة من حيث وجود صناعة

عمالة قوية وصناعة تصدير عمالة، ونحن الأقرب لأوروبا.

٢٣- يجب الاهتمام بالعمل وزيادة دخله فالمرحلة السابقة أصبح أسهل للعامل أن يشتري توك

توك ويحصل على دخل أعلى من عمله بالمصانع ، كما أن صناعة الملابس تحوي صفة

إنسانية ، فالمرأة تمثل فيها جانب هام والبعض منهم لديه أطفال في سن الحضانة ويتم

إحاقهم بحضانات المصانع .

٢٤- خصخصة هذه الشركات ربما يكون أحد الحلول المثلى للتغلب على فشلها المتكرر ، ولكن

الخصخصة لا تعني البيع بثمن بخس ، ولكن يظل ما هو أهم من الحصيلة وهو الخبرة التي

تنقلها الشركة المشتريية والتدريب الذي يكتسبه العاملين ، كذلك يمكن تحويل هذه الشركات

إلى شركات مساهمة عملاقة على أن تكون النسبة الكبرى لأسهمها في أيدي القطاع

الخاص ، وأن تكون الإدارة العليا معينة من قبل القطاع الخاص .

٢٥- صناعة الصباغة والتجهيز صناعة هامة للغاية مكملة لصناعة المنسوجات والملابس ، وربما يأتي الانطباع الأول عن الملابس من لونها ، لذلك فإن إزالة أي قيود أمام هذه الصناعة يعتبر أحد أهم المحاور للارتقاء بالصناعة النهائية .

٢٦- إحداث تغيير جذري بأسلوب التعليم القائم على التلقين والحفظ والاتجاه نحو بث روح العمل الجماعي منذ الصغر ، حيث يؤدي التعليم الجيد إلي : فلاح أكثر وعيا بأساليب الزراعة ، عمال بالمحالج أكثر قدرات فنيا ، تدريب مهني متطور يخرج عمال ملابس على درجة عالية من المهارة .

٢٧- عودة المدارس الصناعية للاهتمام بقطاع الغزل والنسيج من خلال الأقسام الفنية التي تعد عاملا يواكب احتياجات سوق العمل ، فلا مدارس ولا معاهد الآن للغزل والنسيج.

٢٨- أهمية إنشاء ودعم الكليات المتخصصة ، فعلى الرغم من وجود أقسام متخصصة في كليات الهندسة وكليات الفنون في مجال المنسوجات والملابس ، ولكن إنشاء كليات متخصصة أو معاهد عليا في مجالات ( الموضة – الغزل والنسيج – الملابس ) بحيث يؤهل الخريج للعمل فور تخرجه بأحد المصانع .. سوف يمثل ذلك قوة دفع لها ومسايرة الاتجاه العالمي نحو إفساح المجال لفكر الشباب وجرأتهم وإبداعاتهم .

٢٩- إيفاد مبعوثين إلى الخارج تكون مهمتهم دراسة الصناعة والسوق مما يؤدي إلي بث روح الابتكار والإبداع عند عودتهم إلي أوطانهم.

٣٠- جوائز الإبداع تعطى للمبدعين وللمصانع ، وتكون جوائز جزيلة ماديا تجعل الجميع يتنافس للحصول عليها ، ويمكن الاشتراك في المسابقات العالمية .

٣١- إقامة مدن متكاملة مجهزة وبشروط ميسرة وضرائب مخفضة أو معفاة لمدد محددة، كأحد أهم عوامل الجذب للمصانع العالمية خصوصا من (إيطاليا – تركيا- الصين) بسبب ميزتين أساسيتين تتمتعان بهما مصر وهما(عمالة رخيصة – القرب من مواطن الاستهلاك الكبرى وهو السوق الأوروبي)

٣٢- يجب عدم المغالاة في فرض رسوم الإغراق لأنه قد يقابله معاملة بالمثل من قبل الدول الأخرى ، وللأسف فإن صناعة الملابس الجاهزة تعتمد على الأقمشة المستوردة من الخارج وبالتالي قد تضطر إلى التهريب .

٣٣- تشجيع صناعة الألياف الصناعية ، حيث أصبحت منافسا قويا خصوصا مع إمكانية دمجها مع الصوف والكتان ، وتعد «ألياف الكربون» من أبرز بدائل القطن وهي عالية الجودة وتنخفض أسعارها يوما بعد آخر، ويمكن استخدامها في عدة أنواع من المنتجات، وهناك أيضا ألياف «البولي إيثيلين» وتتميز أنها فائقة المتانة .

٣٤- الاهتمام بتطوير جودة المنسوجات القطنية من خلال المعالجات الكيميائية للقطن ، حيث تم عالميا إنتاج أقمشة (موجة- مقاومة للكرمشة - مقاومة للحريق - مضادة للماء والاهتراء - اقوي- أكثر لمعانا ) .

٣٥- الثقة بأن النجاح ممكن بالإمكانيات الحالية وقد أثبتت بعض الشركات المصرية أقدامها ونجحت نجاحا بالغا محليا وعالميا مثل شركة العرفة للملابس الجاهزة التي تستحوذ على العديد من الشركات في مصر وفي أوروبا على وجه الخصوص وتصل صادراتها السنوية إلى عشرات الملايين من الدولارات الأمريكية ، وكذلك شركة العامرية للمنسوجات ، وإنتاجها المميز من الملايات والأغطية وتحتل الملاءات المصرية المرتبة الثامنة بالأسواق الأوروبية عام ٢٠٠٩ ، وكذلك في شركة النساجون الشرقيون ، كونها متفردة على مستوى العالم ، واكتساحها لغيرها من الشركات المماثلة عالميا في ظل الأزمة المالية العالمية الماضية .

٣٦- إن ما لا يدرك كله لا يترك كله ، فإن لم أستطع تحقيق نجاح في مجال الغزل والنسيج فيمكن التركيز بالكامل على تصنيع الملابس الجاهزة من خلال إزالة كل القيود المفروضة على استيراد الأقمشة وتشجيع الصناعات والورش الصغيرة.

٣٧- مواجهة مشكلة التهريب : على الرغم من انخفاض مشكلة التهريب مع تشديد الدولة قبضتها على المنافذ، إلا أن هناك ما يمكن وصفه بمافيا منظمة لتهريب المنسوجات والأقمشة داخل السوق المحلي ، حيث تتعدد وسائل ومنافذ التهريب سواء من خلال

المناطق الحرة أو السماح المؤقت أم من خلال التحايل على القوانين ، والبعض يلجأ إلى استيراد أقمشة أو غزول بفواتير مضروبة بقيم متدنية للغاية كي لا يسددوا الضرائب الحقيقية لهذه البضاعة ، ومن أخطر الممارسات التي تمارسها مافيا تهريب المنسوجات في مصر أن بعض المهربين يلجأ إلي استيراد المنسوجات من آسيا والصين التي تنتج منسوجاتها بأسعار متدنية لا سبيل لمنافستها ويكتب عليها (صنع في مصر) ويتم تصديرها إلى الولايات المتحدة وتخضع من حصة مصر التصديرية إلى السوق الأمريكي والأسواق الأوروبية ، كما أن نظام الدروباك حولته مافيا تهريب المنسوجات المصرية إلي نوع جديد من التهريب المقنن حيث يتم استيراد كميات من المنسوجات لتصنيعها وإعادة تصديرها ولكن لا يتم تصدير سوي ٥٠% منها والباقي يدخل في السوق مهربا عن طريق التحايل في أدون التصنيع واستغلال نسبة الفاقد التي تحددها وزارة الصناعة لهذه المصانع على النسيج المستورد بدون دفع أي رسوم جمركية أو ضريبة مبيعات وبالتالي يكون سعر المستورد أقل من سعر المنتج الوطني ، ويوجد من المستوردين من يقومون باستيراد ملابس شبه تامة الصنع ولا ينقصها سوى مجرد سوست أو أزرار .. الخ ، ثم يعيد تصديرها بعد إتمام تلك العمليات بهدف الاستفادة من دعم الصادرات ، كذلك هناك ظاهرة انتشار المصانع الوهمية واستخدامها بصورة غير مشروعة في استيراد مكونات وأجزاء وخامات بدون إقامة مصانع، ثم طرحها للبيع في الأسواق المحلية.

**الدور الرقابي الواجب على الدولة لمكافحة التهريب :** لذلك هناك دور على الدولة القيام به في مواجهة هذه الظاهرة من خلال تفعيل دور الأجهزة الرقابية بالمناطق الحرة وبالأسواق وعلى نظام السماح المؤقت وتغليظ العقوبات على المخالفين ، إن وضع قاعدة معلومات رقابية ولتكن وحدة في هيئة الرقابة على الصادرات والواردات مهمتها تكون مراقبة الأسعار الواردة والتأكد من شهادات المنشأ وتدوينها وكذلك مراقبة الكميات بحيث يتم مقارنة إجمالي الواردات مع إجمالي الصادرات المناطق الحرة للتأكد من عدم التسريب إلى الداخل ، ومن المقترحات الجيدة هو اقتراح الغرفة الصناعية أن يكون لكل منتج صناعي استمارة بيانات موحدة وتوحيدها في جميع البيانات الصادرة من وزارة التجارة والصناعة ومصحة الجمارك وهيئة الاستثمار

وجهاز الإحصاء ، وكذلك توحيد أساليب الإفراج للمنتجات النسيجية ، وكذلك تحديد الكميات المناسبة من الخامات الرئيسية التي يصرح للوحدة الإنتاجية باستيرادها للتصنيع بناء على مقاييس عديدة من أهمها عدد الآلات المستخدمة .

## لماذا استطاعت المنشآت المصدرة النجاح في ظل الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨

### مقارنة بالمنتجين المحليين ؟

- لوحظ أن المنشآت المعدة للتصدير خصوصا بالمناطق الحرة لم تتأثر سلبا بالأزمة المالية عام ٢٠٠٨ وظلت تعمل بطاقتها ، بل استطاعت الحصول على جزء من الكعكة المحلية مكان منشآت أخرى متخصصة في الإنتاج للسوق المحلي ويرجع ذلك إلى :
- أن المصدرين أعلى كفاءة من المنتجين للسوق المحلي .
  - العامل في منشأة التصدير يعطي ٤٠ ألف جنيه في العام للمنشأة المصدرة بينما في المنشأة التي تنتج للسوق المحلي يدخل ٢٦ ألف جنيه فقط في العام.
  - فرق الكفاءة يسمح للمنشآت بتخفيض أسعارها وبالتالي رفع حصتها في السوق المحلي وإخراج منافسيها الأقل كفاءة.
  - السبب الآخر هو دعم الصادرات، ففي ٢٠٠٨ قررت الحكومة مضاعفة دعم الصادرات الذي يقدمه صندوق تنمية الصادرات .

## بعض تجارب دول العالم في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة :

- الركيزة الأساسية التي قامت عليها صناعة الغزل والنسيج في دول شرق آسيا منذ ٢٥ عاما هي تصنيع معدات وآلات الغزل والنسيج .. الشيء الذي أعطاه قوة الصناعة .
- من أسباب تفوق دول جنوب شرق آسيا هو توافر الأيدي العاملة ، الدعم الكبير للإنفاق الاستثماري من خلال منح لا ترد ودعم للفائدة المصرفية وللتدريب ... الخ .
- يعزى الفضل في تحول اليابان لأكبر قلعة لصناعة الأقمشة بسبب الأبحاث العلمية المتخصصة .
- خبراء التسويق المميزين للغاية هو السر وراء المعجزة الصينية في كافة المجالات وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالمنسوجات والملابس الجاهزة.
- في الهند توجد وزارة للغزل والنسيج ويضم القطاع ٣٥ مليون عامل بينما في مصر مليون فقط وتعالج هذه المهنة عندهم مشاكل اجتماعية هائلة حيث يتميز هذا القطاع بإمكانية تشغيل عمالة غير ماهرة بالإضافة إلي عدم احتياجه إلي استخدام التقنية العالية ، وما زالت توجد عدة ملايين من الأنوال البدائية التي تنتشر في ربوع القرى الهندية لدى الفئات الأشد فقرا ، و تدعم الحكومة الهندية قطاع الغزل والنسيج بدعم يصل إلى ربع التكلفة تقريبا ، ولدى الهنود ميزة أخرى وهي قيامهم بتصنيع معدات الغزل والنسيج مما يدعم الصناعة ، وهناك تدعيم للطاقة ، علاوة على توافر دراسات تسويقية حديثة لكل دول العالم ، وانخفاض تكلفة العمالة .. لذلك فإن تكلفة الاستثمار في الهند في هذه الصناعة تعد الأقل تكلفة على مستوى العالم ، كما تتمتع الهند بميزة أخرى وهي تنوع الأقطان المنتجة حيث يوجد ١٣ نوع قطن وبالتالي لا يوجد إجبار على إنتاج خامة معينة ، والفارق الواضح بين مصر والهند هو قيام الهند والدول الرائدة في الصناعة بالتركيز على المدخلات من خامات وآلات ومعدات والتي تهدف إلي تعميق الصناعة في حين أن في مصر يتم التركيز علي دعم الصادرات فقط مما أدى إلى زيادة مصانع التفصيل والتي تعتمد على الخامات المستوردة .

- قيام الدول المنافسة كالصين وتركيا وبنجلاديش بخفض أسعار عملاتها لمساعدة الشركات المصدرة علي زيادة صادراتها للخارج ، بينما لا تستطيع الحكومة المصرية القيام بأجراء مماثل لأبعاد اقتصادية واجتماعية .
- الدعم المتاح في مصر أقل بكثير من الدعم المتاح لنفس الصناعة في بلاد مثل باكستان والهند والصين، حيث يصل الدعم في الصين إلى ١٣ % علاوة على حزم مقدمه في شكل تخفيضات مختلفة سواء علي الأراضي أو في القروض المقدمة وغير ذلك .
- تونس بها ٤٠٠٠ منطقة حرة خاصة لكن مصر ألغت المناطق الحرة الخاصة.
- الأردن بدأت تلك الصناعة بـ ٣٠ مليون دولار في العام، اليوم تصدر ١,٢ مليار دولار ، لتميزها في الجودة والسعر .
- مدة الموافقة على تأسيس شركة في " كندا " لا يزيد عن ٤٨ ساعة ، ولدينا يصل إلى أشهر .
- خصائص سوق الملابس الجاهزة باليابان:

أولاً : السوق الياباني سوق واعد جدا في مجال استيراد الملابس الجاهزة ويتمتع بقوة شرائية هائلة ، ومعظم الملابس اليابانية مستوردة خصوصا من الصين ، حيث لا تتمتع اليابان بميزة قوية في إنتاج الملابس ، على الرغم من تميزها في إنتاج الأقمشة ، مما يجعلها سوق قوي أمام الصادرات من دول العالم المختلفة خصوصا الصين وجنوب شرق آسيا .

ثانياً : تقوم اليابان بمعاملة كل دول العالم نفس المعاملة من ناحية الرسوم الجمركية ، حيث تتبع أسلوب عدم التمايز في الرسوم الجمركية بخصوص مجال الملابس الجاهزة .

ثالثاً : الفرد الياباني لا يعير اسم الدولة المصنعة اهتمام بقدر ما يعير الجودة اهتمامه الأول وبالتالي قد تجد الصناعة المصرية مكانا جيدا في السوق الياباني بما تشتهر به من أجود أنواع الأقطان العالمية .

**رابعاً :** بخصوص الملابس القطنية يهتم جدا الفرد الياباني بالحصول على الملابس القطنية المريحة وهي تلك الملابس التي تشعر المرء بشيء من البرودة في الصيف وبعض الدفء في الشتاء .

**خامساً :** الفرد الياباني لا يعير السعر اهتمامه الأول ، إنما الجودة هي التي تحتل المقام الأول لديه ، ويعتبر السعر التي تباع به منتجات الملابس الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي سعر جيد يمكن البيع به بالسوق الياباني ويستطيع المنافسة .

**سادساً :**تختلف الموسمة اليابانية مع اختلاف فصول العام بل تختلف داخل نفس الفصل فيوجد (أول الربيع - نصف الربيع - آخر الربيع ) ، وبالتالي تختلف الألوان باختلاف فصول السنة وتختلف سنة عن أخرى .

**سابعاً :**أهمية إطلاع مصدري الملابس المصريين على المواقع اليابانية الإلكترونية والمتعلقة بالموسمة (يمكن الحصول عليها من "جيترو" الياباني وهو مقر فرع وزارة التجارة اليابانية بالقاهرة بمبنى التجارة العالمية بكورنيش النيل ) .

## المصادر والمراجع :-

- مركز البحوث الزراعية – مركز بحوث القطن [www.arc.sci.eg](http://www.arc.sci.eg)
- اتحاد الصناعات المصرية – غرفة الصناعات النسيجية [www.fei.org.eg](http://www.fei.org.eg)
- موقع جهاز التعبئة العامة والإحصاء [www.capmas.gov.eg](http://www.capmas.gov.eg)
- مواقع الكترونية متنوعة .

## البحث الميداني شمل لقاءات مع :

- أصحاب مصانع ملابس جاهزة .
- عاملين بمصانع ملابس جاهزة .
- عدد من المزارعين .

الدراسة من إعداد :

الإدارة الاقتصادية بالغرفة التجارية بالشرقية

---